



دراسات

# التعليم وتمكين المرأة الخليجية: المواطنة الناقصة

شريعة بنت خلفان اليحيائية | يناير 2017

التعليم وتمكين المرأة الخليجية: المواطنة الناقصة

سلسلة: دراسات

شريفة بنت خلفان اليحيائية | يناير 2017

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2017

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

## ملخص تنفيذي

تهدف هذه الورقة إلى مناقشة قضية شائكة، أصبحت اليوم مثار نقاش عالمي؛ هي قضية تعليم المرأة، ودورها في التمكين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، شريكاً رئيساً في بناء الوطن وتقدمه.

يدرك الجميع - بلا شك - ما عايشته دول الخليج على مدى العقود الأربعة الماضية من درجات متقدمة في التقارير المحلية والإقليمية والدولية في مسيرة التعليم، وبخاصة تعليم المرأة، بداية من محو الأمية إلى مستويات مرتفعة من الشهادات العلمية؛ ما جعل دول الخليج تتقدم على دول عربية وعالمية في مستويات التعليم ومخرجاته، ومن ثمَّ يأتي دخول المرأة سوق العمل وخلق تمكين اقتصادي واجتماعي وسياسي.

كل ذلك الجهد تمَّ بسبب الإرادة السياسية، والاقتناع بضرورة إشراك المرأة في تنمية المجتمع الخليجي؛ كونها مواطنة لها حقوق وعليها واجبات، حالها حال المواطن الرجل. ومع كل ذلك الجهد الذي بُذل بوتيرة عالية، ما زالت قضية تعليم المرأة تثير جدلاً بين المؤسسات المحلية والدولية، وتظهر الفجوات جليّة بين مستوى تعليم المرأة المتقدم وتدني مستوى مشاركتها الاقتصادية والسياسية؛ ما يسبب حرجاً واضحاً في مسيرة تمكين المرأة الخليجية، ويدعو إلى إعادة التفكير في سياسات التعليم، ومفهوم التمكين الحقيقي.

بناءً عليه؛ ستحاول هذه الورقة قراءة مسببات هذه الإشكالية، وبيان التحديات التي يواجهها تحقيق التمكين الحقيقي للمرأة الخليجية، من خلال الوقوف على مؤشرات التعليم والتمكين في عينة من التقارير الدولية.

## المحتويات

1	مقدمة
2	1. منهجية الورقة
3	2. أهمية الورقة
6	واقع المرأة الخليجية اجتماعيًا وثقافيًا
10	المرأة الخليجية بين سندان التعليم والتمكين: المواطنة الناقصة
11	التمكين التعليمي
16	التمكين الاقتصادي
22	التمكين السياسي
27	مناقشة عامة: دلائل المؤشرات الدولية
30	التوصيات
31	المراجع
31	1. العربية
32	2. الأجنبية

## مقدمة

شغلت قضية المرأة أذهان المفكرين والباحثين في العالم، وعُقدت مؤتمرات، وأُسِّست أقسام أكاديمية وتخصصات علمية، كما أقيمت مؤتمرات قمم عالمية لبحث قضايا المرأة؛ من أجل تمكينها في بناء الأمم نتاجًا للعدالة والمساواة الاجتماعية، وتحقيقًا لمفهوم المواطنة.

وفي منطقة الخليج، شاعت فيما قبل الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، مقولاتٌ تقلل من أهمية المرأة، وتحط من مكانتها الإنسانية، مثل: "ما عندنا بنت تتعلم أو تشتغل"، و"ما عندنا بنت تختار أو تُستشار"... إلخ. وهي مقولاتٌ انطلقت من صورة نمطية خاطئة عن المرأة، خاضعة للعادات والتقاليد في هذه المجتمعات، باستثناء الكويت والبحرين اللتين سبقتا غيرهما في الخمسينيات بظهور الحركات النسائية الداعية إلى التحرر؛ لنجد أنفسنا في مرحلة التسعينيات أمام تغييرٍ قوي يتمثل في "دخول المرأة لسوق العمل في بعض الأقطار الخليجية الأخرى، قد فرضته ظروف تعليم المرأة والحاجة النسبية لها... الأمر الذي دفع - هو الآخر - نحو دخول متزايد لها في سوق العمل ولكن في قطاعات محددة كالتعليم والصحة، وبعيدًا عن أعمال الرجال"<sup>1</sup>.

واليوم تحتل قضية تمكين المرأة الخليجية - إقليميًا ودوليًا - مساحاتٍ كبيرةً من البرامج البحثية والفكرية، من منظور العدالة وتكافؤ الفرص وحقوق المواطنة؛ ما أسهم في ارتفاع مؤشرات التعليم، وتراجع في مؤشراتٍ أخرى في قطاعات الترقّي المهني، والإدارات العليا.

تكمن أهمية مصطلح "التمكين" في كونه يُعدُّ من المصطلحات التنموية الأكثر شيوعًا واستخدامًا بإجماع واضح، من قِبَل المجموعات النسوية والمنظمات التنموية غير الحكومية، والنشطاء، والسياسيين، والحكومات، والوكالات الدولية، وكأحد الأهداف التي يسعى الجميع لتحقيقها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> مؤتمر المرأة الخليجية والألفية الثالثة (البحرين: جمعية نهضة فتاة البحرين، 2000)، ص 99.

<sup>2</sup> Carolyn Medel-Anonuevo (ed.), *Women, Education and Empowerment: Pathways towards Autonomy* (Hamburg: UNESCO Institute for Education, 1995), p. 7.

لا أحد ينكر الجهدَ الرسميّ في قضية المرأة ومواطنتها في العقود الخمسة الماضية؛ لتمكينها ودفعها دفعًا قويًّا لتكون محرِّكًا تنمويًّا فاعلاً، ولئلا تكون المرأة قضية اجتماعية مبتورة الأصول، بل هي قضية وطن ومواطنة، لكن ما زال المجتمع بفنائه وأطيافه يتحكّم في هذه القضية.

وعلى الرغم من ذلك الجهد الملموس، تبقى إشكالية التناقض قائمة بين مؤشرات تعليم المرأة الخليجية، ومؤشرات مشاركتها في سوق العمل وفي السياسة.

ولعل ما يخفف من وطأة الإشكالية على دول مجلس التعاون، أنها لا تكمن فقط في دول الخليج وحدها، ولكنها متجذرة في معظم الدول العربية، وبعض دول العالم، مع تباين في مقدار تحسُّن بعضها سنويًّا في التقارير الدولية. غير أن ما يجعل هذه الإشكالية في دول مجلس التعاون مثار قلق؛ هو أنها دول غنية بما تمتاز به من ارتفاع الإيرادات النفطية، والاستثمارات العالمية فيها، إضافةً إلى قلة الكثافة السكانية من المواطنين، وهي كثافة تتميز بكونها مجتمعات فتية، تبلغ فيها المرأة ما يقارب النصف من عدد السكان.

### 1. منهجية الورقة

لفهم العلاقة المتناقضة بين مؤشرات التعليم المرتفعة للمرأة، والتمكين السياسي والاقتصادي المتدني في ظل الانفتاح الاقتصادي السريع الذي تعيشه دول المنطقة؛ لا بدّ من الوقوف على المؤشرات وتجلياتها وانعكاساتها على حياة المرأة الخليجية، وهي الحياة ذاتها التي تعيشها كل يوم في وطنها الذي يغدق على كل من يعيش فيه بسخاء، لكنه في الوقت ذاته يغلق أبوابه في وجه مشاركة المرأة، ويجعلها معطّلة وغير منتجة، إلا في حيز البيت والإنجاب.

وحتى نبتعد عن الفكر المتطرف الذي يبتغي تعطيل المرأة الخليجية، ولكي نبتعد عن ادّعاءاته غير المستندة على الأدلة والبحوث؛ ستكون المنطلقات لتأطير منهجية الورقة، هي التصنيفات التي حازتها دول مجلس التعاون في التقارير الدولية المعنية بتمكين المرأة على وجه الخصوص، في التعليم، وسوق العمل، والمشاركة الاقتصادية والسياسية. وحتى نكون أكثر دقة؛ سنقف الورقة على ثلاثة تقارير تصدر عن الأمم المتحدة سنويًّا؛ لقياس معدلات تمكين المرأة وتقدم الدول. هذه التقارير هي:

- تقرير الأهداف الإنمائية للألفية الصادر 2015.
- التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2013 / 2014.
- التقرير العالمي للمنتدى الاقتصادي للفجوة النوعية 2015.

يعيننا في هذه التقارير المؤشرات التي تكشف عن تصنيف دول مجلس التعاون، ولا سيّما الجزء المتعلق بالتعليم والمرأة الذي سيساعدنا على فهم الجهد الرسمي المبذول من قِبَل الحكومات، وتأثيرات ذلك في التنمية البشرية، والمشاركة السياسية والاقتصادية؛ لتعليم المرأة وتمكينها، وتبيين تلك التصنيفات لطبيعة العلاقة المتناقضة بين الدعم الرسمي لتعليم المرأة الخليجية، وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية، وبين الإخفاقات الرسمية في تغيير الصورة الذهنية عن المرأة بوصفها قيمة اجتماعية.

وستكشف القراءة، كذلك، عن المؤشرات الإيجابية والسلبية، وتأثيرها المباشر وغير المباشر في قطاعات الاقتصاد والسياسة والمسيرة المهنية، وانعكاس ذلك التمكين في المناصب القيادية وصنع القرار. ومن دون ذلك التأثير المباشر للتعليم؛ لا فاعلية تُرجى من برامج التمكين، وسيبقى التمكين ناقصًا، وبذلك تكون المرأة مواطنًا من الدرجة الثانية، أي مواطنة ناقصة.

ولتحقيق تلك المنهجية؛ ستنتم قراءة المؤشرات قراءة تحليلية ترصد مجالات التقدم، وتُبيّن أسباب الإخفاق في ما يخصّ دول مجلس التعاون في قطاع المرأة والتعليم والتمكين، كما سيتم - من خلال تحليل هذه المؤشرات - الاقتراب العميق من الواقع الاجتماعي الذي تحكمه العادات والتقاليد تجاه المرأة الخليجية؛ لتحديد موقع دول مجلس التعاون، في جهدها، على الخريطة العالمية لتمكين المرأة، ومن ثمّ التوصل إلى جملة النتائج والتفسيرات التي تنتج من المؤشرات؛ للوقوف على عدد من التوصيات لتجاوز التدني في مؤشرات المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة الخليجية، ولتجعل منها مواطنة كاملة الحقوق والأهلية.

## 2. أهمية الورقة

لعل ما يجعل قراءة هذه الإشكالية مهمةً وضروريةً اليوم أكثر من أي وقت مضى، اتساع الفجوة - سنويًا - بين مؤشرات أداء المرأة الخليجية في التعليم العالي في الدول الخليجية، وما تحقق للمرأة من تطوّر

في الوعي والتفكير، وبين ما تعكسه تلك المؤشرات من تدنٍ وتراجع في مؤشرات المشاركة في سوق العمل، والمشاركة التنموية في مختلف القطاعات، خلاف ما كان مؤملاً.

واليوم نجد أنفسنا معنيين بإشكالية تحقّق التمكين، بوصفه أحد مخرجات ارتفاع مؤشرات التعليم، ولا سيما التعليم العالي، وهي إشكالية تحتاج إلى حُزْمٍ من البرامج والسياسات الموجهة لدعم مشاركة المرأة وتمكينها؛ بتخصيص تشريعات قانونية وموازنات مالية، إذا ما أرادت هذه الدول، فعلاً، إشراك المرأة، بوصفها مواطنة، في مسيرة التنمية.

دعونا نتساءل: لماذا لا يلتقي الجهد المبذول، والفرص المتساوية التي سعت لها دول مجلس التعاون في تعليم البنات؛ لتضبّ في قضية أساسية، هي تحقق التمكين بكل مستوياته مثلما هو الحاصل للرجل، على الرغم من عدم تساوي مخرجات التعليم العالي؟ ولماذا تبدو كل قضية كأنها تسير في مسار معاكس للقضية الأخرى؟ فعلى الرغم من كون مخرجات التعليم العالي للمرأة في دول الخليج مرتفعة جداً، فإن التمكين وتوطين الوظائف العليا، والترقي في سلم الدرجات المهنية والمناصب العلي؛ لا يعكس تلك المعدلات المرتفعة، وكذلك عدم تناول قضية المرأة/ المواطنة على محمل الجد، والنظر إليها كأنها شيء ترفي، وليس أولوية، هل الأسباب في ذلك تعود إلى المرأة وحدها؟ أو الرجل؟ أو كليهما؟ أو للدولة؟ أو كل الأطراف، مجتمعةً، مسؤولةً عن ذلك الإخفاق والتراجع؟

أسئلة ملحة تُطرح في كل ملتقى ومؤتمر و تقرير وبحث، وفي الورش المعنية بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والاتفاقيات الدولية، ومخرجات التعليم، وسوق العمل.

والأسئلة الأكثر إلحاحاً هي: لماذا تُتهم المرأة وحدها بأنها المسؤولة عن هذا الإخفاق والتراجع في المسيرة المهنية، على الرغم من أن أداءها في التعليم مرتفع ومتفوق على الرجل؟ وهل سعى يوماً الرجل لانتزاع حقوقه حتى يُطلب من المرأة الصراع لانتزاع حقوقها؟ أليست الدولة بقوانينها وتشريعاتها هي التي سنّت للرجل حقوقه على حساب المرأة، ومنحته كل السلطات ليبقى في المقدمة، وألغت كل سلطة تُهدّد كيانه ومنزلته في الحياة العامة والخاصة، وفي السياسة والاقتصاد؟

تسعى هذه الورقة لتفسير طبيعة الوضع الاجتماعي المنغلق للمرأة الخليجية، على الرغم من انفتاح كل ما حولها، وبيان العلاقة المتناقضة بين نتائج التعليم وانعكاسها في سوق العمل.



وتجدر الإشارة إلى أن تناول تعليم المرأة وتمكينها في دول مجلس التعاون الست يكاد يتشابه، مع بعض التفاوت، في المؤشرات والنتائج.

تُجمع غالبية الأنظمة التعليمية لدول مجلس التعاون على أن حق التعليم مكفول لجميع المواطنين، ولكنه ليس حقاً إلزامياً. ومع ذلك؛ أسهم تعليم البنات في تغيير الخريطة التعليمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لدول المجلس، وفي تصحيح التصور الاجتماعي النمطي عن المرأة الذي كان سائداً قبل الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. يدل هذا التحول الملموس على الأثر الإيجابي لأهمية تعليم البنات وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً؛ الأمر الذي حفز البنات نفسها إلى فكرة استقلالها المادي إلى حد ما، وبناءً عليه؛ تتغير القنوات الاجتماعية بأهمية التمكين المقترن بالتعليم.

لا أحد ينكر اهتمام الإرادات السياسية العليا لدول الخليج العربي - منذ أواخر الستينيات والسبعينيات - التي سعت، بتفاوت قنواتها، من أجل تمكين المرأة إلى إحداث تعديلات، وإصدار تشريعات تنص على العدالة الاجتماعية بين المواطنين ذكورا وإناثاً، بوصفها منطلقات دستورية تنظم الحقوق والواجبات، غير أن مؤشرات هذه العدالة ما زالت ناقصة؛ بسبب النظرة السلبية إلى المرأة، وقوة تأثير العادات والتقاليد التي تفوق قوة القوانين وعدالة الدين.

وبوقوفنا أمام الإشكالية؛ ندرك جلياً أن المجتمعات الخليجية تعيش تناقضات قوية بين دعوى تمكين المرأة بوصفها مواطنة وقوة بشرية معطاءة، من خلال التمكين التعليمي والاقتصادي والسياسي الذي ينطلق من مبدأ حقوق المواطنة وحقوق الإنسان؛ والإخفاق في تحقيق كل أشكال التمكين، وذلك بتغذية القيم والتقاليد والعادات على نحو أعمق من حقوق المواطنة، وأرسخ منها.

ونكاد نجزم أن القوى القبلية والدينية الشعبية لها رغبة قوية، ويتأثر من قوى سياسية واقتصادية في بعض الأحيان، في الإبقاء على قوة العادات والتقاليد، والتصورات الثقافية السائدة السلبية عن المرأة، سواء أكانت تلك التصورات في ذهنية المرأة نفسها، أم في ذهنية الرجل الذي يشكل قوة اجتماعية وسياسية واقتصادية في مجتمعات الخليج اليوم.

بين التمكين الحقيقي للمواطنة وتمكين العادات والتقاليد، يظهر التناقض بين ارتفاع مؤشرات التعليم وتدني مؤشرات التمكين التي تكشف، في كل عام، عن تراجع تمكين المرأة في سوق العمل، والمشاركة السياسية والاقتصادية على الرغم من حصول المرأة الخليجية على أعلى الشهادات العلمية. وهذا يؤكد قوة تأثير العوامل الاجتماعية، والثقافية، والتركيبية النفسية والعقلية للمجتمعات تجاه المرأة، في القوى السياسية والتشريعية التي من المفترض أن تسعى لتطبيق أساسيات المواطنة؛ بتحقيق العدالة والمساواة بين شرائح المجتمع، بغض النظر عن النوع الاجتماعي، لكن يبدو أننا لا نزال بعيدين من المعنى الحقيقي الواقعي للمواطنة؛ بسبب تغلغل الفكر الرجعي في النظر إلى المرأة، وفي الخليج على وجه الخصوص. غير أن كل الإنجازات المتحققة تبقى إنجازات انتقائية، لم تكن نتيجة الكفاءة والأهلية.

### واقع المرأة الخليجية اجتماعيًا وثقافيًا

لكي نبدأ في تحليل إشكالية التناقض في المؤشرات المرتفعة لتعليم المرأة الخليجية، وارتباطها بمعدلات التمكين السياسي والاقتصادي والمهني، بوصف ذلك التمكين من أسس حقوق المواطنة؛ لا بد من تقديم صورة عن واقع المرأة الخليجية في الحياة العامة اليومية، صورة تنطلق من الفهم العام لقيمة المرأة داخل المجتمع والبيت الخليجي؛ لتبين مدى التمكين الحاصل للعادات والتقاليد والقيم الثقافية تجاه المرأة، في ذهنية المرأة والرجل على السواء. ولنبدأ بما يسمى بـ "التمكين الاجتماعي" ثم لنقس تأثيره في التمكين الاقتصادي والسياسي، من خلال المؤشرات المتحققة لدول المنطقة في قضية المرأة، والفجوة النوعية.

ندرك أن قيمة المرأة في منطقة الخليج محكومة بالعادات والتقاليد والدين؛ فتعليم المرأة وعملها في مرحلة الخمسينيات والستينيات، في بعض الدول الخليجية، محرّم وعيبٌ وعارٌ. ومشاركتها في الحياة العامة يُعدُّ ضرباً من التشبه بالرجال الذي ينبذه المجتمع، نساؤه قبل رجاله. وسفرها ومخالطتها الأجانب ضرب من فساد الأخلاق والعُهر. استمرّت تلك الصورة السلبية الدونية حتى مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين حين انتشر التعليم، بخاصة في البحرين والكويت، ثم انسحب على عُمان وبقية الدول الخليجية.

واليوم نحن في الألفية الثالثة غارقون في نشوة المجتمعات الاستهلاكية المادية التي تفاخر بإشغال المرأة في الترف، والشكليات الصارخة، وعمليات التجميل والأناقة، ومشغولون بأوهام المدنية والرفاهية، وما نتوهمه حقوق المرأة، لكننا في الوقت ذاته مبتعدون عن القضية الحقيقية، وهي إشغال فكر المرأة بما يخدم المجتمع، شأنها شأن الرجل. وبعد ما يزيد عن خمسة عقود من الزمن، نعود اليوم لنتساءل: ماذا قدمت الطفرة النفطية وحكوماتها لقضية المرأة، بوصفها مواطنة وإنساناً، غير مؤشرات التعليم الصمّاء؟ ولماذا نجد الصورة الشائعة عن المرأة الخليجية، هي أنها مهمومة بمظهرها وشكلها أكثر من فكرها؟ هل أريد للمرأة أن تبقى ملتزمةً بالدين والعادات والتقاليد من حيث الفكر والعقل، في حين تتبع الموضة الصارخة في الشكل؛ لترضي الرجل ورغباته وشهواته، ولتحقق ذاتها وأثوتها من خلاله؟ هذا ما يؤكده الريمحي في قوله: "فمجرد دخول المرأة في سوق العمل ومجرد حصولها على التعليم قد لا يعني كثيرًا الاعتراف بها كمواطنة وإنسانة، ولا يعني أنها اكتسبت وعيًا جديدًا يؤهلها للاستقلالية والمساهمة والإيجابية في تنمية مجتمعها. وهنا تبرز مظاهر عديدة مثل عزل النساء في أعمال معينة كالتدريس والخدمات الاجتماعية فقط، أو في حشو أدمغتهن بمعلومات تسهل لهن محو أميتهن الأبجدية لا الحضارية والثقافية على نطاق واسع"<sup>3</sup>.

ومع التحول الهائل في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات الخليجية؛ إما بسبب الطفرة النفطية التي دفعت المنطقة إلى الانتقال من البداوة إلى المدنية الصارخة، أو لأسباب أخرى عايشتها الدول الخليجية، وسهلت مشاركة المرأة الخليجية بفعل التعليم وسوق العمل والانفتاح الاقتصادي والثقافي، بقيت القيمة الفعلية للمرأة الخليجية لم تبرح قيمتها الدينية والعرفية، بل بقيت تتأرجح بين قيم الحرام والعيب والحجاب والوظيفة البيولوجية؛ ما جعل من المرأة الخليجية مدعاةً لكثير من الاستغراب والاستنكار، على الرغم من كل الحاصل لها من تمكين شكلي في التشريعات والبرامج والسياسات. يؤكد الريمحي أن "إشكالية المرأة هنا تأخذ عمقًا أكبر من مجرد المساواة القانونية الشكلية في المجالات العامة، وأعظم من حرية التعليم والعمل والخروج مع الرجل إلى النزهة أو الأندية، إن إشكالية المرأة العربية والخليجية على السواء في نظرنا، هي وعيها بإنسانيتها، ووعي المجتمع بأن المرأة إنسانة"<sup>4</sup>.

<sup>3</sup> محمد غانم الريمحي، الخليج ليس نفطاً: النفط والتنمية والوحدة، ط 3 (دبي: دار مدارك للنشر، 2013)، ص 208.

<sup>4</sup> الريمحي، 205.

ولأن الحقيقة مؤلمة في ما يخص المرأة ووعيها بذاتها وإنسانيتها، تعمل بعض الأفكار المتشددة، من خلال رجال السياسة وصناع الرأي، على تغييب هذه القيمة الإنسانية للمرأة من خلال إقصائها، واختزال قيمتها في كونها "حرمة"، "القيمة العاطفية للأمم والزوجة والشرف والعرض". ولأننا مجتمعات خليجية وعربية؛ لن نتخلص من سيطرة هذه القيم نهائيًا لأنها رُبِطت بالدين، والدين هو مصدر التشريع والتسييس في كل هذه الدول.

ويتعمق توجه المؤسسات الدولية، من خلال تقاريرها السنوية، إلى توجيه الملاحظات إلى ضرورة ردم الهوة الكبيرة بين الرجل والمرأة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم الوصول إلى المشاركة السياسية. وعلى الرغم من المؤشرات المتقدمة لتعليم المرأة في كل المراحل، ما تزال مؤشرات مشاركتها في سوق العمل والحياة العامة لعبة يحتكرها الرجل، سواء أكان ذلك في السياسة أم في الاقتصاد أم في الحياة الاجتماعية، وبوجهها وفق رغباته ومصالحته وسيادته.

المرأة الخليجية قديمًا وحديثًا لم تتغير قيمتها الاجتماعية والإنسانية تغيرًا جذريًا، ولم ينجح التعليم ولا العمل في كسر ثقافة العيب والحرام، وبقيت قيمة الـ "حرمة"، والوظيفة الأولى، مسيطرة على أذهان المجتمع الخليجي، على الرغم من وجود تغييرات قيمية صارخة، في المقابل، تخص الرجل.

ولأن قيمة المرأة الخليجية لم ينلها الكثير من التغيير خلال العقود الخمسة المنصرمة، على الرغم من التغيير الجذري الذي أصاب المجتمع الخليجي في جميع المستويات؛ تحاول هذه الجزئية أن تسلط الضوء على واقع المرأة الخليجية، بوصفها قيمة ثقافية واجتماعية وإنسانية، وعلى جملة التغييرات القيمة التي يعايشها المجتمع الخليجي بتفاوت فئاته وتنوع سياساته، لا سيما تلك التغييرات التي رسمت ذهنية مجتمع الخليج وسكانه تجاه المرأة، وهي قيم يختلط فيها الدين بالسياسة والاجتماع بدرجات عميقة.

واليوم، وعلى الرغم مما نعايشه من قضايا العولمة والاقتصاد الحر، وتداخل الثقافات المتنوع، وسيطرة قضايا حقوق الإنسان والحرية والعدالة والديمقراطية؛ ما زلنا نعيش في الوقت ذاته المراوحة بين التقدم بخطوات واسعة في تمكين المرأة الخليجية، وبين المناداة بعودتها إلى البيت وعزلتها سياسيًا واقتصاديًا.

ما وصلت إليه المرأة الخليجية اليوم من الحقوق وعدالة الفرص، إنما تحقق بقوة الدساتير الوطنية التي ساوت بين المواطنين ذكورًا وإناثًا، ولم تكن الحكومات الخليجية تنتظر من المرأة/ المواطنة - على الرغم من تأخر الإقرار بحقوقها، والنص عليها - إلى انتفاضة ومطالبات حقوقية، ومظاهرات تطالب بالعدالة والمساواة بحكم

سيطرة العادات والتقاليد، وقيم العيب والفضيحة، وغيرها من مفردات القانون الاجتماعي المفروض على المرأة، والذي خدم الحكومات بالدرجة الأولى، لكنه في الوقت نفسه خدم المرأة الخليجية بأن جاءتها حقوقها وفرصها في التعليم والعمل والمشاركة على طبق من ذهب، ومن دون الحاجة إلى دعوات ومطالبات حقوقية كما هو الحادث في معظم دول العالم. غير أن عدالة الفرص والحقوق لم تكن لتشمل كل المجالات، بل كانت محصورة على قطاعات خدمية تجعل المرأة الخليجية تدور في الصورة النمطية ذاتها واقعاً وتطبيقاً (التعليم والتمريض والاجتماع)، ولم تكن لتتجاوز تلك القطاعات إلا بتدخلات قوية سياسية معتدلة، تسمح للمرأة الخليجية بدخول كافة قطاعات الإنتاج بلا قيود تحدّ من تقدمها أو تعوقها لمصلحة الرجل.

ومع كل الضغط الرسمي للحكومات والتدخلات التشريعية، تبقى قطاعات وقضايا تخص المرأة الخليجية، تتناقش اليوم باستحياء شديد وبين أبواب مغلقة وسريّة، مثل فتح سوق العمل لمشاركة المرأة، وقضايا الأحوال الشخصية الخاصة بتطبيق حقوق المرأة في اختيار الزوج، والحق في الطلاق، والحضانة، والأهلية، والولاية، والقضاء، دع عنك الحق في اختيار التخصص العلمي والمهني وقضايا الديات.

ولعل بقاء قضايا المرأة الخليجية، وبخاصة الشخصية والعائلية، معلقةً بين تفضيل السلطة الأبوية وادّعاء أحقية المرأة في الاختيار، وادّ من كون معظم التشريعات ما زالت بعض موادّها القانونية تحظى بسطوة السلطة الذكورية وهيمنتها؛ بتأثير من القيم ومنظومة العادات والتقاليد ومفاهيم الوصاية والأهلية، ولكون الرجل هو المشارك الوحيد بفاعلية في سن تلك التشريعات؛ حمايةً لسيادته وسلطته الحقوقية، ولذلك، لم تصل التعديلات إلى تلك المواد القانونية؛ خوفاً من إشراك المرأة في إحداث ما يؤدي إلى تغيير سيادة الرجل، وهيمنته داخل الأسرة، وبناء العائلة والمجتمع، ومنازعة المرأة إياه في تلك السلطة المجتمعية بدعمٍ رسميٍّ تشريعيٍّ.

أخيراً، لا بدّ من القول إن قضية تمكين المرأة، إذا أريد لها النجاح، لا بد أن تُربط بمفهوم حقوق الإنسان، والمواطنة، والواجبات الوطنية، في مسيرة التنمية الشاملة للأوطان، وهذا هو المفهوم الذي تعمق في المنطقة في أواخر التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة، حين رُبط التمكين بقضايا سياسية واقتصادية واجتماعية، كالتمكن السياسي للمرأة في المناصب السياسية والإدارات العليا، كأن تكون وزيرة ووكيلة وسفيرة وقاضية، ومجالس الإدارة كدعم رسمي للمرأة، وفي المجالس البرلمانية والاستشارية، كمجلس الدولة أو مجلس الشورى، أو في المجالس النيابية أو مجالس الأمة كما تسمّى في عدد من الدول، لتكون صوتاً قوياً وحاضراً.

هذه صورة مصغرة عن الواقع الاجتماعي للمرأة الخليجية، لا تتوافق ومفهوم المواطنة والعدالة الاجتماعية، على الرغم من وجود مقومات التمكين بكل أشكاله، بدءًا من التمكين التعليمي الذي سنبداً الحديث عنه في الجزئية اللاحقة، بوصفه مقياسًا ومؤشرًا لتقدم الأمم والعقول، وخاصة تعليم المرأة.

### المرأة الخليجية بين سندان التعليم والتمكين: المواطنة الناقصة

على الرغم من اهتمام الكثير من الدراسات والبحوث بقضية الذهنية الخليجية ضد المرأة، بوصفها أهم العوامل وأقواها في تأخير سياسة تمكين المرأة في مقابل قوة برامج التعليم؛ فإن القدرة على تجاوز تلك الذهنية ما زالت ضئيلة.

ف"بالنسبة لتعليم المرأة على مستوى دول مجلس التعاون، فإنه على الرغم من القيود الاجتماعية المتوارثة في المجتمع الخليجي - بصورة عامة - فإن المرأة في دول المجلس حققت مكاسب غير قليلة في ميدان التعليم ووصلت إلى مستويات متقدمة جدًا فيه من الناحيتين العلمية والتعليمية"<sup>5</sup>.

القضية الملحة التي تصرُّ عليها أغلب التقارير الدولية والوطنية المطروحة، هي وجود تنافر وتناقض بين ارتفاع مؤشرات تعليم المرأة الخليجية، ومؤشرات مشاركتها المهنية في سوق العمل، والاقتصاد الوطني للدول الخليجية. ويؤكد تقرير المرأة العربية 2015 تفاوت الدول العربية والخليجية نجاحًا وفشلًا في النتائج المتعلقة بتمكين المرأة بعد تعليمها، مع أن الكثير من الدول قد "وضعت الاقتصادات المتواجدة في أعلى الرتب استثمارات واسعة من أجل رفع مستويات تعليم المرأة"، ومن بين هذه الدول قطر، والبحرين، وسلطنة عُمان، والمملكة العربية السعودية؛ "إذ أصبحت معدلات التحاق المرأة بالتعليم العالي أعلى من معدلات الرجل، ومع ذلك فقد كان لهذه الدول درجات متفاوتة من النجاح (أو الفشل) في إدماج المرأة في الاقتصاد وفي عملية صنع القرار من أجل جني ثمار هذا الاستثمار: ستة دول من المنطقة تدخل ضمن البلدان العشرة ذات الدخل المرتفع التي تحتل أدنى رتبة في ترتيب المؤشر العام"<sup>6</sup>.

<sup>5</sup> مؤتمر المرأة الخليجية، ص 147.

<sup>6</sup> تقرير تنمية المرأة العربية: المرأة العربية والتشريعات (تونس: مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، 2015)، ص 93.

وعلى الرغم من التحول الهائل الذي قادتته حكومات الخليج لإشراك المرأة في مسيرة التنمية الشاملة، فإن واقع المرأة الخليجية ما زال يبدو مقلماً من الناحية الاجتماعية، من خلال العادات والتقاليد الرجعية التي تبدو أكثر وضوحاً في سياق الانتخابات الشعبية والبلدية، والتي تكشف عن تراجع خطير في مشاركة المرأة سياسياً. وبين التمكين الحقيقي للمواطنة، وتمكين العادات والتقاليد، يظهر التناقض بين ارتفاع مؤشرات التعليم وتدني مؤشرات التمكين للمرأة الخليجية، والتراجع في مؤشرات سوق العمل والمشاركة السياسية. ويكشف عن تأثير القوى الدينية والقبلية الاجتماعية التي تتحكم في العقلية الثقافية، والتركيبية النفسية الواعية واللاواعية للناس تجاه المرأة، تلك القوى التي تتفوق على القوى السياسية والتشريعية.

وكلما ضعفت الجهود الرسمية في هدم الصورة الذهنية عن المرأة وخلختها، ارتفع صوت المؤسسات الدولية من خلال تقاريرها السنوية، في توجيه الملاحظات إلى ضرورة ردم الهوة الكبيرة بين الرجل والمرأة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى المشاركة السياسية. وللوقوف على مؤشرات التعليم، ومعرفة نسبة المرأة إلى الرجل في التعليم في دول مجلس التعاون، لا بد من تقسيم هذه الجزئية إلى ثلاثة أقسام رئيسة، تقيس مدى تحقق التمكين بمعانيه الثلاثة؛ التعليمي والاقتصادي والسياسي، لكي نصل إلى فهم عميق لحقيقة واضحة عن المرأة الخليجية، هي أنها استفادت من الحق في التعليم في تغيير واقعها الاجتماعي والمهني بدرجات قوية، وأنها لا تنجب الأولاد فقط، بل تنجب مجتمعاً ومستقبلاً بمشاركتها، وبعادلة الفرص والحقوق، فمشاركتها لا تقل عن مشاركة الرجل.

تبقى الإشكالية التي تعترض المرأة الخليجية حتى اليوم هي عدم تطبيق عدالة الفرص في القطاعات السياسية والاقتصادية، والتي لا تزال حكراً على الرجال، وألبست المرأة وظائف الأسرة والإنجاب والقطاعات الخدمية كاللعمل والصحة والعمل الخيري.

## التمكين التعليمي

بفعل التدخلات الرسمية عايشت المرأة الخليجية نقلة فكرية ونوعية بالتعليم والعمل، أحدثت تلك النقلة تأثيرات إيجابية شخصياً وأسرئياً، منها تأخر سن الزواج إلى ما بعد التعليم العالي؛ نتيجة الانخراط في سوق العمل، ما هياً للمرأة أن

تشارك الزوج والأسرة في التخطيط للإنجاب، أو المباحة بين الولادات، لتكون النتيجة انخفاض معدل الخصوبة؛ ما خدم على نحوٍ قويٍّ رسمي السياسات الاجتماعية في الحكومات في مراجعة البرامج الصحية والتعليمية.

وكما أشرنا سابقاً، إن الهدف من قراءة مدى تحقق التمكين بكل معانيه للمرأة الخليجية، سيكون بالنظر في تحليل مؤشرات التعليم في المنطقة، ومن ثَمَّ في سوق العمل، والاقتصاد، والوظائف الإدارية والإشرافية العليا التي حظيت بها المرأة نتيجةً للتعليم. ويُعدُّ عام 2015 هو الغاية الزمنية التي تم الاتفاق عليها دولياً منذ عام 1995، وهو عام الإعلان الدولي للأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية، والبالغ عددها ثمانية أهداف المسمى بـ "إعلان بكين".

ولعل الجميع يدرك أن التعليم والصحة والإسكان من أهم القطاعات الاجتماعية كلفة في الإنفاق في العالم، وهي الأكثر كلفة في منطقة الخليج التي تقدم خدماتها في هذا القطاع الخدمي بالمجان؛ ذلك أنها تعتمد على النفط في موازنتها، ومع ذلك ما زالت الموازنة المخصصة للتعليم متدنية في المنطقة نظراً للشريحة السكانية الشبابية النامية، ومعدلات البطالة المحلية، وارتفاع أسعار إيجارات المنازل، والضغط التضخمي، أسعار المواد الغذائية، فإن مواجهة التحديات الاجتماعية تشكل أولوية أساسية لحكومات المنطقة التي لا تزال تخصص جزءاً كبيراً من الإنفاق على القطاعات الاجتماعية، وبشكل رئيسي التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية والإسكان .... وكان الإنفاق على قطاع التعليم في منطقة الخليج عموماً أقلَّ بقليل من 20% من إجمالي الإنفاق الحكومي في العام 2013<sup>7</sup>.

يكشف تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015 عن جدية الدول الخليجية في تحقيق الأهداف المرجوة في العشرين سنة الماضية، ويكتسب هذا التقرير أهميته من كونه صدر للعام الختامي لقياس التقدم المحرز للدول الأعضاء، يُستدلُّ على هذا بعبارة بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة والمختومة بتقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015 "تعتبر سنة 2015 سنة مفصلية. ففيها سنهاي الأهداف الإنمائية للألفية. وفيها نعمل على صوغ رؤية شجاعة للتنمية المستدامة، وهي رؤية تشمل مجموعة من أهداف التنمية المستدامة"<sup>8</sup>.

<sup>7</sup> تحليل ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية: شركة الخبير المالية، 2014)، ص 8.

<sup>8</sup> الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015 (نيويورك، 2015)، الصفحة الأخيرة من التقرير.



كما أشار التقرير العربي الموحد إلى أن "بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحدها حققت التكافؤ التام"<sup>9</sup>، وهي جزء لا يتجزأ من منظومة الدول العربية في ما تحرزه من تقدم أو تراجع؛ يؤثر إيجاباً وسلباً في مستوى الدول العربية؛ إذ "حققت المنطقة العربية تقدماً باهراً نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن هذا التقدم لم يأت متوازناً. فالمنطقة لا تزال متأخرة في بعض الغايات الهامة، لا سيما الغاية المعنية بمكافحة الجوع. ولا تزال أقل البلدان نمواً، متأخرة عن سائر البلدان في الكثير من الأهداف والغايات"<sup>10</sup>.

ووفق تقرير الأهداف الإنمائية 2015، تسجل دول الخليج في مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم أعلى المستويات؛ سجّلت في التعليم الابتدائي معدل 0.99، والثانوي 0.97، والتعليم العالي 1.58، مقارنة بالدول العربية الأخرى. ومع ذلك تبقى مؤشرات الدول العربية متدنية، فتسجل هذه الدول معدل 0.93 في التعليم الابتدائي، و0.91 في التعليم الثانوي، أما في التعليم العالي فتحقق 1.02.

وينص التقرير العربي على أن "بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحدها حققت التكافؤ التام، ومن المتوقع أن تحققه بلدان المغرب والمشرق بحلول عام 2015. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حققته أقل البلدان نمواً، لم يتجاوز مؤشر التكافؤ بين الجنسين 0.85 في عام 2010، وهذا يدل على ضرورة تكثيف الجهود لتحقيق التكافؤ التام"<sup>11</sup>.

هذا المؤشر المرتفع يؤكد وجود تطور قوي إقليمياً في مجال تكافؤ الفرص في التعليم، وخطوات حاسمة لخلق فرص متساوية للمرأة والرجل. هناك عدد كبير من الفتيات في التعليم الابتدائي في الدول العربية، وصلت تلك المعدلات في عام 2011 إلى 0.93، على الرغم من أن هذا المعدل ما زال دون المستوى المطلوب لتكافؤ الفرص. وحدها الدول الخليجية وصلت إلى ذلك المعدل المطلوب وهو 0.99 في التعليم الابتدائي من بين الدول العربية<sup>12</sup>، وهو معدل يُعدُّ الأعلى عربياً في تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، حتى قبل الوصول إلى عام 2015،

<sup>9</sup> جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015 (القاهرة، 2013)، ص 22.

<sup>10</sup> المرجع نفسه، ص 2.

<sup>11</sup> المرجع نفسه، ص 22.

<sup>12</sup> المرجع نفسه.

وهو العام المتفق عليه لتحقيق الهدف الثالث. أما في التعليم الثانوي فقد حققت دول الخليج أعلى معدلات تعليم المرأة على مستوى الدول العربية؛ إذ بلغ معدلها 0.97 مقارنة بمعدل الدول العربية ككل 0.91، في حين بلغ مؤشر التعليم العالي للدول الخليجية 1.58 مقارنة بمؤشر البلدان العربية ككل 1.02 في عام 2011<sup>13</sup>.

كما تكشف تقارير الفجوة النوعية بين الجنسين، كل عام، عن ارتفاع معدلات تسجيل الفتاة الخليجية في التعليم بمراحله؛ الابتدائي والإعدادي والثانوي، وكذلك مخرجات التعليم العالي- الجامعي وما بعد الجامعي، وتُعدُّ الإمارات "البلد العربي الوحيد الذي سدَّ فجوة النوع الاجتماعي في مجال التحصيل التعليمي"<sup>14</sup>. وهو إنجاز يحسب لدول مجلس التعاون في مؤشرات الأداء للمرأة الخليجية في مجال التعليم العالي، كما يؤكد التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية، من جانب آخر، أن البلدان الثرية يتجاوز، في التعليم العالي، معدل الفتيات فيها معدل الفتيان؛ "إذ يبلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم العالي 1.58 في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية و1.22 في بلدان المغرب وتتنخفض قيمة هذا المؤشر إلى 0.43 في أقل البلدان نموًا"<sup>15</sup>.

ويشير التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2013/2014 إلى أن التعليم المبكر حصانة للمرأة؛ إذ تنخفض الزيجات المبكرة بمعدل 64% لو أن جميع الفتيات حصلن على التعليم الثانوي، وبمعدل 14% لو أن جميع الفتيات حصلن على التعليم الابتدائي. وكذلك تقل معدلات الولادة المبكرة بنسبة 10% في حصول الفتيات على التعليم الابتدائي، وبنسبة 59% في التعليم الثانوي، وكذلك في حالة معدلات الخصوبة والتي تصل إلى 3.9 في حالة حصول البنات على التعليم الثانوي، وترتفع بانخفاض مستويات تعليم الفتيات لتصل إلى 6.7 دون تعليم وإلى 5.8 في التعليم الابتدائي<sup>16</sup>.

وقد أسهمت التدخلات السياسية القوية من قبل الحكومة في فرض قوة القوانين التي تقلص من انسحاب الفتيات من التعليم بسبب بعض الممارسات الاجتماعية ضد الفتاة كالزواج المبكر؛ فقد سنت الدول الخليجية قوانين

<sup>13</sup> المرجع نفسه.

<sup>14</sup> تقرير تنمية المرأة العربية، ص 90.

<sup>15</sup> التقرير العربي للأهداف الإنمائية، ص 23.

<sup>16</sup> مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2013/2014 (بيروت، 2014)، ص 28.

الأحوال الشخصية التي تنص على سن الزواج بـ 18 كسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية، في حين أبت دول كالكويت وقطر والبحرين على السماح لزواج البنات بين عمر 15 و17<sup>17</sup>.

ولأن حكومات دول الخليج معنية بتحقيق التعليم للجميع؛ فقد سعت للحدّ من سيطرة القيود الاجتماعية التي تفرض على البنات عادة، وتجبرها على الزواج المبكر والحمل والولادة، وذلك عبر النص في القوانين على عدالة الفرص، من خلال تحديد سن الزواج، ومؤشرات صحة الأمومة والطفولة، وحظر بعض الممارسات التقليدية كزواج القاصرات، وختان البنات. ونجد اليوم دول الخليج تسجل أعدادًا مرتفعة في نسب الإناث المسجلات في التعليم العالي؛ مقارنة بنسب الذكور، أعدادًا تصل إلى الضعف، وتسجل قطر والإمارات أعلى معدلات نسبة تسجيل الإناث إلى الذكور في الجامعات على مستوى العالم، بمعدل ثلاث نساء إلى رجل واحد<sup>18</sup>.

ولعل إلى جانب القوانين التي تقلص من الفجوة النوعية، هناك كذلك الثروات الوطنية التي تجعل معدلات تسجيل المرأة في التعليم العالي مرتفعة مقارنةً بتعليم الذكور؛ إذ يشير التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية إلى تباين معدل التكافؤ بين الجنسين في التعليم العالي وفق طبيعة ثروات الدول؛ إذ يبلغ معدل التكافؤ بين الجنسين في التعليم العالي 1.58 في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي بعض بلدان مجلس التعاون كالإمارات وقطر، يمكن أن يصل معدل التحاق الفتيات بالتعليم العالي إلى خمسة أمثال معدل التحاق الفتيان؛ ففي قطر يبلغ عدد الفتيان في سن التعليم خمسة أمثال عدد الفتيات، أما معدل الالتحاق في هذه المرحلة من التعليم فلا يتجاوز ثلاثة فتيان لكل خمس فتيات، وهكذا تكون قيمة مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم العالي 5.38، وهذا الواقع يمكن أن يكون نتيجة لمجموعة من العوامل، منها سفر الشباب بأعداد كبيرة إلى الخارج طلبًا للتعليم العالي أو سعيًا لفرص العمل<sup>19</sup>.

<sup>17</sup> التقرير العربي للأهداف الإنمائية، ص 23.

<sup>18</sup> Ebtisam Al-Kitbi, "Where Do GCC women Stand in the Development Process?" in Christian Kohch & Leif Stenberg (eds.), *The EU and the GCC: Challenges and Prospects under the Swedish EU Presidency*, 1<sup>st</sup> edn (Dubai: Gulf Research Center, 2010), pp 98.

<sup>19</sup> التقرير العربي للأهداف الإنمائية، ص 23.

ومع كل الإنجازات التي حققتها المرأة الخليجية في قطاع التعليم بكافة مستوياته، تخسر المرأة العربية اليوم عمومًا، وفق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية 2015، الكثير من إنجازاتها التي حققتها؛ بسبب الأوضاع السياسية والأمنية المتصدعة لعدد من الدول العربية، مثل تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية. وفي المجمل تراجع مؤشرات وضع المرأة العربية أكثر فأكثر، على الرغم من كون وضعها في الأصل يمثل المرتبة الأدنى بين تصنيفات العالم؛ لكونها الحلقة الأضعف والأسهل في الخسائر.

لذلك لن تجد الدول التي بذلت جهدًا وموازنات في التعليم تطورًا إذا كان التفكير الشعبي مسيطرًا في النظر إلى المرأة بوصفها قضية أو إشكالية اجتماعية، ف"هذه القيم التقليدية المحددة لدور ومكانة المرأة في المجتمع الإسلامي، قد فسرت في أحيان كثيرة ضد رغبة وسماحة الدين الحنيف، وهي في الواقع لا تمثل رغبة حقيقية للمرأة في أن تكون كذلك"<sup>20</sup>.

### التمكين الاقتصادي

يُجمع الكثير من الدراسات المهمة بقضية تمكين المرأة الخليجية في سوق العمل والاقتصاد، على التناقض بين ارتفاع مؤشرات التعليم العالي وبين تدني المشاركة المهنية، وعلى أهمية قراءة أسباب ذلك التدني والضعف؛ ومن تلك الأسباب: الصورة النمطية السلبية عن المرأة الخليجية، والتي ما زالت قائمة في ظل التطورات الاقتصادية والتحويلات الهائلة التي تمر بها دول المنطقة، وهي التحويلات ذاتها التي استقطبت أعدادًا كبيرة ومتسارعة من العمالة الوافدة التي طغت حتى على المؤشرات السكانية للمواطنين؛ لتصبح دول المنطقة المعطلة لطاقتها البشرية من النساء هي ذاتها التي تفتح أذرعها لطاقات بشرية وافدة لتضخ أموالًا خارجها. ومن الأسباب أن عالم الاقتصاد والأعمال ما زال لعبة يحتكرها الرجل لنفسه ويوجهها وفق رغباته؛ لذلك ترد دائمًا عبارة "وفق ما يراد لها" في التقارير الوطنية، حين يأتي الحديث عن برامج تمكين المرأة مهنيًا، ويكفي الإشارة، في إعلانات الوظائف المقدمة من القطاع العام أو الخاص، إلى تحديد جنس الوظيفة "ذكر"؛ ما يؤكد أن عدالة الفرص في التوظيف غير واردة نهائيًا، وبخاصة إذا ما تم تجنيس الوظيفة من دون نظر إلى الكفاءة أو المؤهل.

<sup>20</sup> باقر سلمان النجار، المرأة في الخليج العربي وتحولات الحدأة العسيرة، ط 1 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص 44.

ويشير تقرير المنتدى الاقتصادي لعام 2013 إلى أن تمكين المرأة العربية اقتصادياً متدنٍ؛ إذ تحتل الدول العربية المرتبة الأدنى في المشاركة الاقتصادية والفرص على مستوى العالم، لكن على مستوى دول المجلس تحتل دولة الإمارات المرتبة الأولى؛ نتيجة التمكين السياسي لمشاركة البرلمانيات، في حين تراجعت دولة الإمارات درجتين بسبب انخفاض عدالة الأجور للوظيفة ذاتها، على الرغم من أن الإمارات هي الدولة العربية الوحيدة التي أغلقت مؤشر تحصيل التعليم. وتأتي دولة البحرين ثانياً، وقطر ثالثاً، ثم الكويت وسلطنة عمان في المرتبة الثامنة على مستوى الدول العربية، على الرغم من أنها حققت أفضل أداء على مستوى المنطقة العربية في مؤشر عدالة الأجور للوظيفة ذاتها، وتحتل السعودية المرتبة الأخيرة خليجياً، والخامسة عشرة عربياً<sup>21</sup>.

وعلى الرغم من المؤشرات المرتفعة لمشاركة المرأة الخليجية في قطر والإمارات والكويت في قطاع التعليم، والذي انعكس في سوق العمل على مستوى منظومة دول مجلس التعاون؛ إذ حيث تنصدر قطر أعلى نسبة مشاركة، وتحتل السعودية المرتبة الأدنى، فإن تقرير الفجوة النوعية بين الجنسين، والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2015 في المشاركة الاقتصادية والسياسية والفرص المتساوية، يؤكد تدني مؤشرات المرأة الخليجية "إغلاق منطقة الدول العربية وشمال إفريقيا ما يقارب 60% من المعدل العام للفجوة النوعية وهو التصنيف الأدنى عالمياً، إذ حققت المنطقة في مؤشر المشاركة الاقتصادية ومؤشر الفرص 40% فقط، وفي مؤشر المشاركة السياسية أغلقت فقط ما نسبته 9%. وتصنف المنطقة العربية الرابعة وهو التصنيف الخامس الأدنى من التصنيفات العالمية في المشاركة السياسية للمرأة.

وهنا تكمن حقيقة التناقض الشديد في حصول المنطقة العربية على مؤشرات متقدمة في إغلاق الفجوة النوعية بين الجنسين في قطاعي الصحة والتعليم بنسبة تقارب الإغلاق التام، 93% في التعليم، و97% في الصحة، وهو التصنيف الخامس عالمياً، إلا أن المنطقة بعيدة كل البعد عن مستوى العالم إذ لم تحقق الإغلاق التام للفجوة النوعية في المشاركة الاقتصادية والتمكين السياسي<sup>22</sup>.

<sup>21</sup> The World Economic Forum, *The Global Gender gap report 2013* (Berkeley, 2013), p. 28.

<sup>22</sup> The World Economic Forum, *The Global Gender Gap report 2015*, 10<sup>th</sup> anniversary edition (Geneva: 2015), p. 24.

وعلى الرغم من ذلك التدني في الفجوة النوعية بين الجنسين في المؤشرات الاقتصادية والسياسية للمرأة الخليجية على مستوى العالم، تأتي دولة الكويت في مقدمة الدول العربية في تصنيف الفجوة النوعية في المشاركة الاقتصادية والتمكين السياسي للمرأة الخليجية، لتحقيق عام 2015 التصنيف الأول عربياً بحصولها على المرتبة 117، تأتي بعدها دولة الإمارات بحصولها على التصنيف 142 / 119 والتي سجلت هذا العام فوق المتوسط للمنطقة في كافة المؤشرات ما عدا الصحة والحياة، كما سجلت فيه ثالث أدنى مرتبة في التصنيف بحسب الدولة بإغلاق مؤشر 96% في الفجوة النوعية. وتسجل الإمارات التصنيف الأول عربياً في مؤشر القضاء على الأمية، والثالث في مؤشر عدالة الأجور للأعمال ذاتها. وتأتي قطر الثالثة خليجياً بتصنيف 122 بوصفها ثاني أفضل الدول أداءً في المشاركة الاقتصادية والفرص، ولكنها الدولة الثانية الأدنى في الصحة، والأدنى في المشاركة والتمكين السياسي بإغلاقها فقط ما نسبته 1.3% من الفجوة النوعية بين الجنسين<sup>23</sup>.

وتحقق البحرين التصنيف 123 على مستوى المنطقة في المشاركة الاقتصادية والفرص، مع أعلى معدل في الإقليم في عدالة الأجور للأعمال ذاتها، وتعدُّ البحرين الدولة الأعلى تطوراً عالمياً في مؤشر المشاركة الاقتصادية والفرص، وثاني دولة تطوراً في المنطقة العربية في مؤشر الفجوة النوعية. وتأتي السعودية وفق هذا المؤشر في المرتبة 134 بسبب تراجع المشاركة الاقتصادية والفرص ومؤشرات الصحة والحياة. وتعدُّ السعودية ثاني أفضل أداء عربي في مخرجات التعليم المنطقة، لكنها مع ذلك تحقق تراجعاً على مستوى معدل المنطقة في باقي القطاعات المشمولة. تراجعت سلطنة عُمان في سبعة مواضع منذ التقرير الأخير في عام 2014 بحصولها على مؤشر 135 في 2015 بسبب التراجع في المشاركة الاقتصادية والفرص. وعلى الرغم من أن سلطنة عُمان تُصنّف أعلى من معدل المتوسط بحسب الإقليم في كافة القطاعات ما عدا التمكين السياسي، فإنها تشغل ثالث أدنى أداء للدولة في المنطقة<sup>24</sup>.

وعلى الرغم من الإشادة الدولية التي حصلت عليها دول مجلس التعاون في مؤشرات الفجوة النوعية، وتقدم الكويت والإمارات وقطر والبحرين على التوالي على الدول العربية مثل تونس والجزائر وموريتانيا، وكذلك تقدم

<sup>23</sup> Ibid.

<sup>24</sup> Ibid, pp. 24-25.

السعودية وعمان على مصر ولبنان والمغرب والأردن وسورية واليمن التي جاءت في ذيل القائمة في إغلاق مؤشر الفجوة النوعية بين الجنسين، وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2015، فإن هذا التقدم لا يعني أن الدول الخليجية قد بذلت جهداً حقيقياً وملموساً في تقليص الفجوة النوعية بين الجنسين، أسهم في تحسين مؤشراتها العالمية، بل السبب هو التراجع الخطير للأوضاع السياسية والأمنية، وتراجع الاقتصاد، وخسارة المكتسبات السياسية والتشريعية، والعدالة الاجتماعية، والفرص التي عاشتها وتعيشها اليوم غالبية الدول العربية. لا يغيب عن الأذهان أن كل الدول الخليجية التي تصدرت مؤشرات الفجوة النوعية قد سجلت، في الحقيقة، تراجعاً في تقليص الفجوة النوعية مقارنة بعام 2014، فالكويت التي كانت تحتل العام الماضي التصنيف رقم 113، أصبحت اليوم 117، متراجعة بمقدار أربعة مراكز. والإمارات التي كانت مصنفة 115 تراجعت هذا العام أربعة مراكز لتصبح 119، كذلك قطر كانت 116 وتراجعت ستة مراكز 122، وتكاد البحرين التي حققت المركز 123 أن تكون الدولة الوحيدة خليجياً التي لم تسجل تراجعاً، بل تقدّمت مركزاً واحداً مقارنة بالعام الماضي 124، أما عمان فكانت في التصنيف 128 وتراجعت هذا العام سبعة مراكز لتكون 135، وكانت السعودية 130 وتراجعت أربعة مراكز هذا العام لتحتل 134.

ولكي نتمكن من إغلاق الفجوة الكبيرة في التمكين الاقتصادي للمرأة الخليجية مستقبلاً، وإصلاح مستويات تدني مشاركتها الاقتصادية في المؤشرات الدولية؛ فعلى الدول الخليجية اتخاذ إجراءات مشددة في تشريعاتها الوطنية، وبرامجها الموجهة إلى المرأة، كالنص صراحةً على مبدأ الحصص "الكوتا"، واتباع سياسة الترقّي المهني، وفق كفاءة الموظف، وليس وفق نوعه، وضرورة تقديم تسهيلات بنكية لصاحبات الأعمال في إدارة مشاريعهن الاقتصادية.

الجدير بالذكر أن القوى العاملة الخليجية تبلغ 64% من إجمالي السكان في سن العمل، يشكل الذكور ما يقارب 83% من هذه القوى العاملة الخليجية. كما يمثل الرجل في دول الخليج أعلى حصة من إجمالي القوى العاملة على حسب الجنس، وأعلى مشاركة في سوق العمل بمعدل 84% مقارنةً بمعدل مشاركة المرأة في سوق

العمل، والتي تصل إلى 29% فقط؛ ما يجعل هذه الإحصائيات متناقضة مع الارتفاع في معدل القضاء على الأمية بين النساء مقارنة بالرجال<sup>25</sup>.

وإذا كانت المرأة الخليجية تمثل 40% من إجمالي عدد السكان الأصليين لدول مجلس التعاون، وتمثل أعلى معدل في الإلمام بالقراءة والكتابة من الرجال، فإن مشاركتها في سوق العمل بوصفها قوة اقتصادية لا تمثل سوى 29%، وهو مؤشر ضعيف في التمكين الاقتصادي. وتُعدُّ قطر في مقدمة دول الخليج في نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل والتي تمثل 51%، تليها دولة الإمارات بنسبة 47%، وبعدها دولة الكويت بنسبة 44%. وتأتي سلطنة عمان لتتغل مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة 29%، والسعودية 20%، وهي نسبة تُعدُّ الأضعف في مشاركة المرأة في سوق العمل على مستوى المنطقة العربية<sup>26</sup>؛ ما يجعل تبريراتها السابقة حول عوامل الثروة القومية، وقلة عدد السكان، والنمو الاقتصادي السريع؛ صحيحة، إضافةً إلى الدعم الرسمي لمشاركة المرأة بقوة في مقابل سيطرة الذهنية القبلية والمجتمعية تجاه المرأة.

يشير باقر سلمان النجار إلى إشكالية عدم استثمار الدول الخليجية للمرأة حال كونها قوة بشرية اقتصادية، ويوضح "أن التوسع الكبير الذي طرأ على سوق العمل الخليجي منذ السبعينيات حتى الآن لم يساهم بصورة أكبر في الاستفادة من الاحتياطي النسوي، بل خلافاً لذلك، فقد كرس هذا التوسع بروز الأنماط الاستهلاكية والقيمية الجديدة، والمزيد من هامشية المرأة في هذه المجتمعات، فضمن هذه المعطيات لم تعد المرأة في دول الخليج العربي الرصيد الاحتياطي لسوق العمل"<sup>27</sup>.

وتؤكد غالبية الدراسات الموجهة إلى المرأة الخليجية أنّ غياب العدالة الاجتماعية بيّن في إشراكهن في مناصب صنع القرار وسوق العمل، منها الدراسة التي أعدّها البرلمان الأوروبي، والمعنونة بـ "وضع المرأة في الدول الخليجية"، التي تؤكد "أن التطور المحلوظ لوضع المرأة على مستوى منطقة الخليج كاملاً كان في قطاع التعليم؛ إذ انخفض معدل الأمية بصورة قوية، في حين ارتفع معدل مشاركة المرأة في التعليم العالي بقوة. وحققت قطر

<sup>25</sup> GCC Women—Improving the Odds (Dubai: Al Masah Capital Limited, March 2015), p. 7.

<sup>26</sup> Ibid.

<sup>27</sup> النجار، 46.



والإمارات أعلى معدل تسجيل في نسبة المرأة إلى الرجل في الجامعات على مستوى العالم، ومع ذلك التفوق العالمي للمرأة الخليجية في التعليم العالي، يعلن التقرير أن "الحاجة ما زالت لمزيد من التطور في المستقبل لتحقيق العدالة النوعية بين الجنسين في هذا القطاع"<sup>28</sup>.

كما أن قلة الحوافز وقلة الفرص الوظيفية والتميز في مواقع العمل لصالح الرجل، وطبيعة الأدوار المحددة سلفاً للمرأة (الزواج والأطفال) أسهمت في تقليص دور المرأة مهنيًا؛ فالرجل في دول الخليج العربي يحصل على وظائف مربحة ماليًا في القطاع العام كالحكومة والجيش، بدون الحاجة إلى المؤهل الجامعي<sup>29</sup>.

وإذا كانت فرص العمل في القطاع العام تتحاز إلى الرجل وتمنحه راتبًا ووظيفة أعلى، ويترقى بصورة أسرع من المرأة، فإن المرأة، في المقابل، تتجه إلى القطاع الخاص، على الرغم من قلة الفرص والحوافز المهنية والمادية، ويحتل القطاع الخاص أعلى نسبة مشاركة للمرأة الخليجية تصل إلى 80% من إجمالي عدد النساء العاملات في دول مجلس التعاون. تحتل الكويت الدرجة الأولى، بعدها سلطنة عمان والبحرين والإمارات في المرتبة ذاتها، وتأتي السعودية وبعدها قطر في تفضيل القطاع الخاص على الحكومي في مشاركة المرأة الخليجية<sup>30</sup>.

من بين الدراسات التي تشغل على قضية المرأة الخليجية، وأبرز التحديات المهنية، الدراسة المعنونة بـ "المرأة الخليجية - تطوير الخلاف" التي تؤكد تحديات المرأة الخليجية رغم كل التطورات، تذكر أنه: "قد تطورت الأوضاع السوسيو - اقتصادية للمرأة الخليجية على مدى العقود القليلة الماضية. لدرجة أن أثبتت هؤلاء النساء أنهن مفتاح لقوة محرّكة للاقتصاد الخليجي. ومع وجود عامل مهم يثير الاستغراب في هذا التغيير هو انتشار التعليم العالي بين النساء في المنطقة؛ إذ معدل تسجيل الإناث في التعليم العالي هو الأعلى من الذكور في كافة المستويات في العالم العربي، مع ذلك، هناك تناقض واسع بين مشاركة الإناث في التعليم ومعدلات مشاركة المرأة في سوق العمل. وعلى الرغم من أن المرأة تشكل 40% من سكان الخليج، وتمثل أعلى نسبة معدلات

<sup>28</sup> May Seikaly Et al. *The Situation of Women in the Gulf States* (Brussels: European Parliament, 2014), p. 28.

<sup>29</sup> *GCC Women*, p.7.

<sup>30</sup> *ibid*, p. 8.

القضاء على الأمية من الرجال، فإن نسبة مشاركتها في سوق العمل بقيت متدنية عند نسبة 29%. وتكمن معوقات مشاركة المرأة في الصعوبة في التنقل، والفرص الوظيفية الضعيفة، والتمييز في مواقع العمل، مع ضغوط الأعمال المنزلية<sup>31</sup>.

كما تؤكد دراسة أخرى هذا التناقض في مسيرة المرأة الخليجية؛ إذ "قطعت دول مجلس التعاون شوطاً كبيراً على مدار السنوات الماضية في زيادة مشاركة المرأة في التعليم العالي وفي القوى العاملة، غير أن أعداد السيدات في مستويات الإدارة التنفيذية العليا ومجالس الإدارات في المؤسسات في منطقة الخليج لا تزال متدنية"<sup>32</sup>.

وإذا كان الفضل يعود إلى الجهد الرسمي الذي دفع بالمرأة الخليجية، منذ البداية، إلى تسجيل مؤشرات مرتفعة في قطاع التعليم بمراحله المختلفة، فلا بدّ لذلك الفضل من أن يستمر باستمرارية الجهد الرسمي في إشراك المرأة. وسيؤكد للجميع أن المرأة الخليجية التي حققت أعلى المؤشرات في التعليم قادرة على تحقيق أعلى المؤشرات كذلك في سوق العمل والاقتصاد والسياسة.

### التمكين السياسي

لتفادي استمرارية التناقض في تمكين المرأة؛ قام عددٌ من دول الخليج - مع تباين قناعاتها بأهمية إشراك المرأة - بسنّ تعديلات وتشريعات لتقليص الفجوة بين الجنسين لصالح المرأة في المجال السياسي. ومن بين تلك البرامج؛ الحق في المشاركة السياسية بالتصويت والانتخاب في قوانين الانتخابات، والاعتراف بحق المرأة في التصويت بدايةً؛ إذ شهدت هذه المشاركة غياباً ملحوظاً منذ الثمانينيات، وبخاصةً حين أسقط البرلمان الكويتي الاقتراح الخاص بمنح المرأة الكويتية الحق السياسي، ف "في الكويت، ولأول مرة في تاريخ البلاد، تمكنت المرأة من إحراز أربعة مقاعد في انتخابات مجلس الأمة لسنة 2009. وإثر حل المجلس أواخر سنة 2011، وإجراء انتخابات جديدة في عام 2012، لم تستطع المترشحات حينذاك تأمين مقعد واحد في البرلمان، ولا حقيبة واحدة

<sup>31</sup> GCC Women, p. 2.

<sup>32</sup> إمليدا دنلوب وسيلين شرايبر ومريم العطار، المسيرة المهنية للمرأة في منطقة الخليج: جدول أعمال الرؤساء التنفيذيين (دبي: مبادرة بيرل، 2015)، ص 6.

في الحكومة الجديدة؛ لتعاود امرأة واحدة فقط دخول البرلمان إثر انتخابات عام 2013.<sup>33</sup> على الرغم من أن هذا الحق في التصويت والانتخاب مُنح للمرأة العمانية منذ 1994 بوصفه أول حق سياسي تناله المرأة الخليجية، فقد منحت حكومة سلطنة عمان المرأة العمانية أول مرة الحق في التصويت 1994، بهدف تحريك المجتمع للاستفادة من صوت المرأة، لتتحول المرأة إلى أداة محفزة للدخول في الحياة اليومية الاجتماعية في حشد الأصوات للمرشّح الذكّر؛ لأنها - المرأة - هي الأقدر على فهم الاحتياجات المادية والمعيشية للمواطنين، ولديها القدرة على الدخول بسهولة في إقناع الجمهور بالمرشح للتصويت، والانتخاب من قبل الجماعات الشعبية في حال الانتخابات للشورى والبرلمان، لخدمة جماعة أو قبيلة، أو تفضيل حزب على آخر.

كما أن أحد مظاهر التمكين السياسي للمرأة الخليجية هو التعيين في الحكومة؛ في مناصب صنع القرار، والإدارات التنفيذية، والجيش، والشرطة، والادعاء العام، والقضاء، والذي سعت فيه دول الخليج منذ أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين.

يتفق الجميع على أن المرأة الخليجية، في العقود العشرة الماضية، بقيت خارج دائرة الخسائر الرسمية والتشريعية التي تعاني منها المرأة العربية عمومًا، على الرغم من تأثر بعض الدول الخليجية بالهزّات الارتدادية للربيع العربي 2011، كما حدث في مملكة البحرين وسلطنة عُمان، وشاركت المرأة في هاتين الدولتين بعدد من المطالبات العامة المتعلقة بتحسين مستوى المعيشة والوظائف للمواطنين، ولم تكن مطالباتها خاصة بجنسها حال كونها امرأة.

الأمر المثير للاستغراب ظهور تيار الدعوات السلفية التي بدأت تبرز مجددًا بعد أحداث ما يسمى الربيع العربي 2011، وهو الوقت عينه الذي قفزت فيه مجتمعات الخليج من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقطعت أشواطًا زمنية وفكرية؛ لتعايش قمة الانفتاح الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والفكري، نتيجة العدد الهائل - المتجاوز للكثافة السكانية لأهل الخليج الأصليين - من الوافدين والمقيمين بثقافتهم ولغاتهم وأنماط سلوكهم.

<sup>33</sup> تقرير تنمية المرأة العربية، ص 44.

وعلى الرغم من التدخل السريع من قبل القيادة السياسية، في كلِّ من عُمان والبحرين، في تلبية المطالب الشعبية، المتمثلة في خلق وظائف جديدة للشباب، وتحسين الدخل الاقتصادي، ارتفعت نغمة التيار الديني السلفي، بين شرائح اجتماعية تنحصر في المرأة ووضعها الاجتماعي، تطالب بضرورة العودة إلى البيت؛ حمايةً لوحدة الأسرة الخليجية وتماسكها، وتقاديًا للانحرافات كالمخدرات والجرائم الأخلاقية، وغيرها من مشكلات الشباب والأحداث. ومع القناعة السياسية بأن تمكين المرأة يحمي المجتمع ويصونه من أية انزلاقات أخلاقية، إذا ما تم التعامل مع المرأة بوصفها مواطنةً من المواطنين، ومع القناعة بأن تعليم المرأة هو تعليم للمجتمع والأسرة؛ كونها الدرع الواقي والحصين لأية انحرافات اجتماعية؛ بقيت تلك القناعة السياسية بطيئةً في تحركها وتقدمها لاعتبارات اجتماعية وقبلية.

وللخروج من دوامة التناقض والاستغراب في قضية المرأة الخليجية؛ لا بدّ من تغيير النظرة السلبية والنمطية المتوارثة ضد المرأة، بالتعامل مع المرأة والرجل بوصفهما مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، وعلى هذا نصّت الدساتير الوطنية للدول الخليجية من منظور المواطنة. وإذا تم ذلك بعدالة فلن نجد مستقبلاً هذا الاتساع في الفجوة النوعية، وجودة التعليم ومخرجاته، والدعوة إلى إصلاح التعليم وموافقة لسوق العمل، ودعوات أخرى متشعبة، تمسّ مفهوم المواطنة في مقابل الدعوات السلفية إلى عودة المرأة إلى البيت، وما يثيرونه من قضايا كالاختلاط، وربط السفرور بالتحلل الأخلاقي.

وهذا ما سعت إليه مؤخرًا دولة الإمارات وسلطنة عمان؛ إذ أشركتا المرأة لتكون جزءًا حيويًا من التمثيل السياسي والتشريعي؛ فقد شهدت دولة الإمارات فوز أول امرأة خليجية عربية تتولى رئاسة برلمان عربي، وحصلت على التزكية في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي، وبذلك تصبح المرأة الإماراتية أول امرأة عربية تحصل على رئاسة مؤسسة تشريعية عبر صناديق الاقتراع، وهذه خطوة قوية تاريخية تحسب لدولة الإمارات في دعمها التمكين السياسي للمرأة.

كما فازت المرأة العُمانية في منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الدولة، وهو الفوز الأول للمرأة العُمانية على هذا المستوى، حصلت عليه بالانتخاب.

في ختام هذه الجزئية، لا بد من الإقرار بأن سياسة عدالة التعليم، حتى اليوم، لم تفرز عدالة في المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة الخليجية، وبقيت قضية المواطنة والأحقية ناقصة وغير مكتملة الوجوه.

ولعل الدراسة التي قامت بها "مبادرة بيرل" حول المسيرة المهنية للمرأة في منطقة الخليج لعام 2015، كشفت عن واقع العلاقة الشائكة بين التعليم والتمكين بمعانيه المختلفة. إذ تشخص المبادرة، بالأرقام، الإشكالية القائمة بين التعليم والتمكين، من خلال البيانات التي تتناول أداء دول الخليج من خلال التقارير العالمية:

1. مؤشر النساء في المناصب الوظيفية العليا في دول مجلس التعاون  
- في المجالس التشريعية ووظائف كبار المسؤولين والمديرين؛ تحتل الكويت المرتبة الأولى خليجياً بنسبة 14%، تليها البحرين بنسبة 13%، ثم الإمارات 10%، ثم عُمان 9%، وتحتل قطر والسعودية أدنى مرتبة بنسبة 9%.

2. مؤشر النساء في المقاعد في مجالس الإدارة  
- وتشير الدراسة إلى أن المرأة في سلطنة عُمان حصلت على أعلى نسبة - مقارنة ببقية دول الخليج - في حصولها على مقاعد في مجالس الإدارة؛ إذ حققت عُمان نسبة 1.8%، تليها البحرين والكويت بنسبة 1.7%، ثم الإمارات بنسبة 1.2%، وتأتي قطر بنسبة 0.3% وبعدها السعودية 0.1%<sup>34</sup>.

كما تؤكد الدراسة الإشكالية الخاصة بالمرأة الخليجية؛ وهي التفاوت بين معدلات التعليم العالي ومعدلات المشاركة في القوى العاملة، فتشير الدراسة إلى عدد من المؤشرات أهمها:

- تحتل قطر المرتبة الأولى خليجياً في التحاق المرأة بالتعليم العالي بنسبة 88%.
- تشترك قطر والكويت في المرتبة الأولى خليجياً في معدلات القوى العاملة من النساء بنسبة 35%.
- تأتي الإمارات الثانية خليجياً في معدلات نسب المرأة في التعليم العالي، والثانية في القوى العاملة بمعدل 34%.

<sup>34</sup> Imelda Dunlop & Céline Schreiber & Maryam El Attar, *WOMEN'S CAREERS IN THE GCC* (Dubai: pearl initiative, 2015), accessed on 8/ 4/ 2016, at:

[https://www.pwc.com/m1/en/publications/documents/pearl\\_initiative.pdf](https://www.pwc.com/m1/en/publications/documents/pearl_initiative.pdf)

- أما في الكويت فتمثل نسبة المرأة في التعليم العالي 67% وهي الدول الثالثة خليجياً.
- في حين تأتي البحرين فتشغل المرتبة الرابعة بنسبة 66% والثالثة في القوى العاملة بنسبة 32%.
- تحتل عُمان في معدل المرأة في التعليم العالي المرتبة الخامسة خليجياً بنسبة 59% والرابعة في معدل القوى العاملة بنسبة 26%.
- أخيراً تحتل السعودية المرتبة السادسة والأخيرة في مؤشر نسبة المرأة في التعليم العالي 52% و20% في القوى العاملة<sup>35</sup>.

وهنا يتبدى عامل الثروة والتدفق الاقتصادي مع قلة عدد السكان في قضية التفاوت بين دول المجلس، فعلى سبيل المثال؛ تحتل مملكة البحرين المرتبة الثالثة من حيث نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل؛ إذ لا تمثل سوى 66% بعد قطر والكويت والإمارات في مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة. في حين تحتل عُمان المرتبة الخامسة في تعليم المرأة، والرابعة في مشاركتها في سوق العمل، وذلك بسبب كثرة عدد المواطنين مقارنة بقطر والبحرين، مع قلة الموارد المالية، على الرغم من زيادة الوعي بتمكين المرأة وحضورها في الحياة العامة. أما من حيث تدني الكثافة السكانية فتأتي قطر ثانيًا، ثم الكويت في المرتبة الثالثة، بعدها عمان والإمارات، وتأتي السعودية في أعلى معدلات الكثافة السكانية في المنطقة والأخيرة في نسبة تدني مشاركة المرأة عمومًا. ووفق التعداد السكاني؛ تحتل السعودية المرتبة الأولى في الكثافة السكانية، تليها الإمارات وعمان والكويت وقطر، ثم أخيراً البحرين<sup>36</sup>.

ولعل التبرير المنطقي الوحيد لهذه التراجعات في مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية، نابع من الضغط المجتمعي كما يؤكد ذلك تقرير المرأة العربية 2015، إذ يُرجع هذا التدني "إلى أن للسياسات والبرامج والإستراتيجيات التي اتخذتها الدولة لم تكن بالفعالية المرجوة في تمكين المرأة اقتصاديًا من جهة، ولتحقيق المساواة بين الجنسين من جهة أخرى"، لذلك يوصي التقرير، لتفادي هذا التدني المتكرر، بـ "مراجعة الحقوق الاقتصادية للمرأة بالارتكاز على الحق في العمل والحقوق الأخرى ذات العلاقة كالحقوق الأساسية، أي الحق في التعليم والتدريب، والتي

<sup>35</sup> دنلوب، ص 11.

<sup>36</sup> المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤشرات التنمية لدول مجلس التعاون (مسقط، ديسمبر 2015)، ص 39.

تصب في الحقوق الاجتماعية المهنية، كالحق في التأمين أو الضمان الاجتماعي وحقوق الأم العاملة والحق في التقاعد، ضمن الإطار القانوني الكفيل بضمان تمتع المرأة بالحماية القانونية لمجمل حقوقها<sup>37</sup>.

ولا ينبغي إنكار ما تمر به اليوم المنطقة العربية من تصدعات سياسية واجتماعية واقتصادية، وما تعايشه دول مجلس التعاون بخاصة، من أزمات اقتصادية ناتجة من انهيار أسعار النفط، وهذا، وحده، كفيل بأن يعاد التفكير بجدية في الاستفادة من طاقات المرأة وإمكاناتها، بوصفها قوة بشرية واقتصادية؛ لضخها في سوق العمل، والمشاركة السياسية التي تتطلبها ضرورات المرحلة الراهنة.

### مناقشة عامة: دلائل المؤشرات الدولية

نصل في هذه الجزئية إلى ما يجب الوقوف عليه من دلائل واستنتاجات قَدِّمتها المؤشرات الواردة في التقارير الدولية المتناولة في هذه الدراسة؛ لنخرج بعدها بجملة من التوصيات تعين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني والشعبي على رسم سياسات من أجل المرأة، تقي استمرار الملاحظات السلبية.

ولتفادي المؤشرات المتدنية التي تطل دول مجلس التعاون؛ لا بد من إدراج برامج قابلة للتنفيذ في الحياة العامة؛ لإشراك المرأة فعلاً.

ولئن كانت هذه الورقة قَدِّمت مؤشرات سلبية ومؤشرات إيجابية، فإن ما يعيننا هنا هو المؤشرات السلبية التي بالإمكان تفاديها؛ حتى يتم ردم الهوة الكبيرة لمشاركة المرأة.

يمكننا أن نخلص إلى أهم الملاحظات التي نستقرئها من خلال المؤشرات الدولية:

– تُجمع عينة التقارير الدولية على نجاح سياسات دول مجلس التعاون في قطاع تعليم المرأة بمستوياته المختلفة، بحصولها على معدل 1.58 في التعليم، وهو أعلى معدل على مستوى المنطقة، على الرغم من أن المنطقة العربية سجلت أدنى مؤشر بنسبة 1.02 لعام 2015.

<sup>37</sup> تقرير تنمية المرأة العربية، ص 94.

- تدني مؤشرات المنطقة العربية إقليمياً مرده إلى الأوضاع الأمنية، والصراعات الأهلية داخل دول الربيع العربي، وتراجعت مؤشرات المرأة العربية، وتقدمت في المقابل مؤشرات المرأة الخليجية.
- تشيد المؤشرات الدولية بتفوق الإمارات على المنطقة العربية بحصولها على المركز الأول في سدّ الفجوة النوعية في مجال التحصيل التعليمي. كما تسجل الإمارات وقطر أعلى نسبة في تسجيل الإناث في التعليم العالي مقارنةً بالذكور، نسبة تصل إلى الضعف على مستوى العالم.
- مؤشرات دول المجلس في تعليم المرأة على مدى السنوات السابقة، لم تساهم في توسيع دائرة تمكين المرأة في قطاعات أخرى.
- على الرغم من تفوق الإمارات وقطر في نسب التحاق الفتيات بالتعليم العالي مقارنة بالذكور؛ تفوقاً يصل إلى خمسة أمثال معدل التحاق الفتيان، فإن الوظيفة الحكومية تبقى مضمونة للذكور من دون الحاجة إلى المؤهل والكفاءة.
- يمثل القطاع الحكومي الخليجي عامل جذب للشباب الذكور بلا اعتبار للمؤهل والكفاءة، وبخاصة في القطاعات الأمنية والعسكرية، في حين تُقبل المرأة الخليجية على القطاع الخاص الخليجي بدرجة مرتفعة جداً تصل إلى 80% من إجمالي النساء العاملات في الخليج. تشغل الكويت أعلى نسبة، ثم سلطنة عُمان، وبعدها تأتي البحرين والإمارات في المرتبة ذاتها، ثم السعودية، وتحتل قطر المرتبة الأخيرة في القطاع الخاص.
- يبدو الوضع الآن واضحاً في دعم كل من حكومتَي الإمارات وقطر للمرأة المواطنة في تمكينها اقتصادياً، بتوفير وظائف في القطاع العام، وبهذا لا يُعدُّ القطاع الخاص جاذباً إياها. إضافةً إلى تفضيل المجتمع المحافظ بقاء المرأة في الوظائف العامة؛ حفاظاً على العادات والتقاليد، واستمراراً لقدرة المرأة على رعاية الأبناء وشؤون البيت.
- أما مشاركة المرأة الخليجية في التمكين السياسي فما زالت متدنية في المجالس التشريعية والمناصب العليا؛ تأتي الكويت في المرتبة الأولى، بعدها البحرين والإمارات، ثم عُمان، وأخيراً قطر والسعودية. وفي مجالس إدارة الشركات تحتل عُمان المرتبة الأولى، بعدها البحرين والكويت، ثم الإمارات وقطر، وأخيراً السعودية.



- وإذا كانت التقارير الدولية، إجمالاً، تشيد بتفوق قطر والإمارات، مقارنةً بدول المنطقة الأخرى، فإن ذلك راجع إلى عدة عوامل؛ منها القوة الاقتصادية، وقلة عدد السكان من المواطنين. فكلتا الدولتين يرتفع فيها دخل المواطن بسبب الثروة الوطنية، في مقابل قلة عدد المواطنين فيها، وهكذا؛ فإن ارتفاع مؤشرات مشاركة المرأة في التمكين السياسي والاقتصادي طبيعي، حتى وإن بقيت المجتمعات محافظة وتقليدية في ما يخص المرأة.
- وعلى الرغم من ارتفاع مؤشرات تقدم المرأة القطرية والإماراتية في التمكين السياسي والاقتصادي، فإن المرأة في كل من قطر والإمارات ما زالت مشاركتها في الحياة اليومية الاجتماعية محكومة بسيطرة العادات والتقاليد، حالها حال المرأة الخليجية عموماً.
- ولا ينبغي إغفال عوامل أخرى قد تكون غير متحققة في قطر والإمارات؛ كالوعي السياسي والمجتمعي بقيمة المرأة، إلى جانب العوامل الاقتصادية والكثافة السكانية، وهذا ما يفسر إحرار الكويت المرتبة الأولى إلى جانب قطر في مشاركة المرأة في القوى العاملة، على الرغم من التفاوت بين الدولتين في الثروة القومية وعدد المواطنين.
- وعلى الرغم من التفوق العلمي المحرز للمرأة الخليجية، تبقى صعوبة تحقيق ردم الهوة بين التفوق العلمي والمشاركة المهنية للمرأة الخليجية عائقاً قائماً ومعترفاً به في التقارير الوطنية؛ ما ألزم الإدارة السياسية انتهاج إجراءات معينة إنصافاً للمرأة، بتعديل الكثير من القوانين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من منظور حقوق المواطنة.
- نخلص إذاً إلى القول إن الإشكالية الحقيقية لتمكين المرأة الخليجية ليست في مؤشرات التعليم المرتفعة، بل في ضعف تأثير مخرجات تعليم المرأة، وظهور تأثيره في تمكينها في سوق العمل والمشاركة الاقتصادية والسياسية.
- أخيراً، لا يعكس التمكين الاقتصادي للمرأة الخليجية نتائج التمكين التعليمي الذي بذلت فيه دول المنطقة جهداً وموازنات ضخمة، من المفترض أن يتم تحقيق عوائدها من خلال التوظيف، وجودة الإنتاجية.

## التوصيات

بعد الوقوف على قضية تمكين المرأة الخليجية من منظور التعليم في التقارير الدولية - عينة الدراسة -، لا بدّ في نهاية هذه الورقة من طرح جملة من التوصيات الجذرية؛ لتقليص التناقض بين مؤشرات التعليم، ومؤشرات التمكين للمرأة الخليجية:

- النصّ صراحةً على إستراتيجيات وبرامج موجهة لتمكين المرأة.
- وضع آليات تنفيذية لتقليص الفجوة النوعية في المشاركة السياسية في ظلّ النموّ الاقتصادي لدول المنطقة.
- النصّ قانوناً على مبدأ الحصص أو الكوتا بوصفه مدخلاً تشريعياً؛ لتقليص الفجوة بين الجنسين في المجالس التشريعية، ومجالس إدارة الشركات العامة والخاصة.
- ضرورة العمل إعلامياً على تصحيح الصور النمطية السلبية، والمقولات المستهلكة عن المرأة، مثل كونها السبب الرئيس وراء التراجع في تمثيلها الباهت في كل القطاعات.
- تشجيع إشهار الجمعيات والأندية الاقتصادية لصاحبات الأعمال والمهنيات؛ إذ إن ذلك جزء من وجود المرأة في الحياة الاقتصادية.

## المراجع

### 1. العربية

- الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015 (نيويورك: 2015).
- تحليل ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي. السعودية: شركة الخبير المالية، 2014.
- تقرير تنمية المرأة العربية: المرأة العربية والتشريعات. تونس: مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، 2015.
- جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015 (القاهرة: 2013).
- دنلوب، إميلدا وسيلين شرايبر ومريم العطار. المسيرة المهنية للمرأة في منطقة الخليج: جدول أعمال الرؤساء التنفيذيين. دبي: مبادرة بيرل، 2015.
- الرميحي، محمد غانم. الخليج ليس نفطاً: النفط والتنمية والوحدة. ط 3. دبي: دار مدارك للنشر، 2013.
- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مؤشرات التنمية لدول مجلس التعاون (مسقط، ديسمبر 2015).
- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2013 / 2014 (بيروت، 2014).
- مؤتمر المرأة الخليجية والألفية الثالثة. البحرين: جمعية نهضة فتاة البحرين، 2000.
- النجار، باقر سلمان. المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة، ط 1. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000.

## 2. الأجنبية

Dunlop, Imelda & Céline Schreiber & Maryam El Attar. *WOMEN'S CAREERS IN THE GCC*. Dubai: pearl initiative, 2015.

*GCC Women—Improving the Odds*. Dubai: Al Masah Capital Limited, March 2015.

Kohch, Christian & Leif Stenberg (eds.). *The EU and the GCC: Challenges and Prospects under the Swedish EU Presidency*. Dubai: Gulf Research Center, 2010.

Medel–Anonuevo, Carolyn (ed.) *Women, Education and Empowerment: Pathways towards Autonomy*, Hamburg: UNESCO Institute for Education, 1995.

Seikaly, May Et al. *The Situation of Women in the Gulf States*. Brussels: European Parliament, 2014.

The World Economic Fourm. *The Global Gender gap report 2013*. Berkeley, 2013.

The World Economic Fourm. *The Global Gender Gap report 2015*. 10<sup>th</sup> anniversary edn. Geneva: 2015.